S/PRST/2021/1

الأمم المتحدة

Distr.: General
12 January 2021
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في 12 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر رئيس مجلس الأمن، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، البيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى القرار 1373 (2001) الذي قرر به إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ويرحب في هذا الصدد بدور اللجنة المتمثل في القيام، بمساعدة مديريتها التنفيذية، برصد وتعزيز وتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ويعرب مجلس الأمن عن تعازيه لأسر ضحايا الإرهاب، ويعرب عن تضامنه مع البلدان التي تعاني من الهجمات الإرهابية، وعن دعمه للناجين من أعمال العنف المرتكبة على يد الجماعات الإرهابية ولمن سقطوا ضحية لها، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لا يزال يشكل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها، وبصرف النظر عن توقيتها أو هوية مرتكبيها.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطهما بأي دين أو جنسية أو حضارة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن خطر الإرهاب مستمر وهو يؤثر على الدول الأعضاء في شتى أنحاء العالم، مما يزيد من تفاقم النزاعات في المناطق المتضررة، ويسهم في تقويض الدول المتضررة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية في مكافحة الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد كذلك أن على الدول الأعضاء أن تحرص في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب على التقيّد بكل ما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي، وبالأخص



130121 130121 21-00350 (A)



القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، ويشدد على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون هو عنصر مكمّل للتدابير الفعالة التي تُتّخذ لمكافحة الإرهاب ومتآزر معها، وأنه جزء أساسي من أي مسعى ناجح لمكافحة الإرهاب، ويشير إلى أهمية احترام سيادة القانون من أجل منع الإرهاب ومكافحته على نحو فعال، ويشير كذلك إلى أن عدم الامتثال لهذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يشكل أحد العوامل التي تسهم في زيادة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف ويساعد على خلق شعور بالإفلات من العقاب.

”ويشير مجلس الأمن إلى ما قرره في القرار 1373 (2001) من أن على جميع الدول الأعضاء كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامات الدول الأعضاء المتصلة بمنع وقمع تمويل الإرهاب، بما فيها الالتزامات المبينة في قرارات مجلس الأمن 1373 (2001) و 2178 (2014) و 2462 (2019).

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، على النحو المبين في الركيزة الأولى من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويقر بأن اتباع نهج شامل إزاء دحر الإرهاب يتطلب اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودون إقليمية ومتعددة الأطراف.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ما يساوره من قلق من مضي الإرهابيين والجماعات الإرهابية في استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، ويؤكد حاجة الدول الأعضاء إلى العمل في إطار من التعاون لدى اتخاذ التدابير على الصعيد الوطني لمنع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا والاتصالات في ارتكاب الأعمال الإرهابية، وإلى مواصلة تعاونها الطوعي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تطوير وتنفيذ وسائل أكثر فعالية للتصدي لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، بما في ذلك عن طريق تطوير خطاب مناهض للإرهاب ومن خلال إيجاد حلول تكنولوجية خلاقة، مع العمل في الوقت نفسه على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للقانون المحلي والقانون الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما ويشدد على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمع المدني، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ويشجع في هذا الصدد على مشاركة المرأة والشباب في هذه العملية مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق الذي يساوره من أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يزيدون من حدة النزاعات وتطاولها واستعصائها على الحل، ويمكن أن يشكلوا خطرا شديدا على دولهم الأصلية وعلى الدول التي يعبرونها والدول التي يسافرون إليها والدول التي تجاور مناطق تشهد نزاعات مسلحة ينشط فيها المقاتلون الإرهابيون الأجانب والتي تنوء بأعباء أمنية خطيرة، ويلاحظ أن خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد يداهم جميع المناطق والدول الأعضاء، بما فيها المناطق

والدول الأعضاء البعيدة عن مناطق النزاع، ويعرب عن قلقه البالغ من أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يوظفون فكرهم الإرهابي المتطرف في الترويج للإرهاب.

"ويثني مجلس الأمن على العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لتعزيز تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة ذات الصلة عن طريق تحديد الثغرات في القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية، ويسلم بالتحديات الجسيمة التي تصادف العديد من الدول الأعضاء، من حيث القدرات والتنسيق، في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وفي منع ومكافحة تمويل الإرهاب والتجنيد وجميع أشكال الدعم الأخرى المقدم للتنظيمات الإرهابية، ويشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على مواصلة التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية، ويؤكد أن تقييم الخبراء المحايد لتنفيذ القرار 1373 (2001) وغيره من القرارات ذات الصلة هو المهمة الأساسية التي تقوم بها المديرية التنفيذية، وأن التحليلات والتوصيات المستمدة من هذه التقييمات تشكل وسيلة قيّمة لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة الثغرات في مجال التنفيذ والقدرات.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنسيق والتعاون الوطيدين بين المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار عملهما ضمن الولايات المسندة إلى كل منهما ووفقا للأدوار المتميزة لكل منهما، من أجل كفالة انخراط الأمم المتحدة بفعالية تجاه الدول الأعضاء في العمل على تحسين تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو متوازن إلى جانب القرارات الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ويبرز الدور الهام الذي تؤديه الكيانات المنضوية في إطار الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وغيره من الجهات المقدمة للمساعدة على بناء القدرات في مجال تقديم المساعدة التقنية من خلال التعاون الدولي.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة تعزيز التعاون الجاري بين اللجان المنشأة عملا بالقرارات 1373 (2001) و 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) و 1540 (2004) وأفرقة الخبراء التابعة لكل منها، ويشير إلى أهمية التفاعل والحوار المستمرين بين اللجان وجميع الدول الأعضاء لجعل تعاونها فعالا ويشجع اللجان على مواصلة اتباع نهج بناء وشفاف.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة التي تؤكد أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

"وسيواصل مجلس الأمن اهتمامه الثابت بمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ويعقد العزم على مواصلة تعزيز الاستجابة الدولية الموحدة والمنسقة لهذه الآفة، وفقا لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين".